القاضي الدكتور هاني يحيى الجعدبي

ربط المسؤولية بالمحاسبة وآليات التفعيل على ضوء التشريعات والتطبيقات القضائية

" دراسة مقارنة "

الطبعة الأولى
2024

الفهرس

المقدمة 7
القسم الأول: الإطار التأصيلي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 25
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 29
المبحث الأول: مفهوم مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 31
المطلب الأول: ماهية ربط المسؤولية بالمحاسبة 32
الفرع الأول: نشأة وتعريف المسؤولية والمحاسبة 33
الفقرة الأولى: نشأة وتطور المسؤولية والمحاسبة 33
أولاً: نشأة المسؤولية والمحاسبة في القران الكريم والسنة النبوية 34
ثانياً: نشأة المحاسبة في القرآن الكريم والسنة النبوية 37
ثالثاً: نشأة وتطور المسؤولية والمحاسبة في الفكر الإداري والمحاسبي 40
الفقرة الثانية: تعريف المسؤولية والمحاسبة 43
أولا: تعريف المسؤولية 43
ثانياً: تعريف المحاسبة 45
ثالثاً: تعريف مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 46
الفرع الثاني: أهمية وأهداف ربط المسؤولية بالمحاسبة 48
الفقرة الأولى: أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة 49
أولاً: أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة من عملية الرقابة 51
ثانياً: أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة في عملية تقييم الأداء 53
الفقرة الثانية: أهداف ربط المسؤولية بالمحاسبة 55
المطلب الثاني: مقومات ربط المسؤولية بالمحاسبة 58
الفرع الأول: متطلبات ربط المسؤولية بالمحاسبة 59
الفقرة الأولى: المقومات التنظيمية لربط المسؤولية بالمحاسبة 60
اولاً: التنظيم الإداري 60
ثانياً: الهيكل التنظيمي 62
ثالثاً: مراكز المسؤولية 65
الفقرة الثانية: نظام الحوافز 67

أولا: مفهوم الحوافز وأهميتها 67
ثانياً: أنواع نظام الحافز ومقومات نجاحه 69
الفرع الثاني: المقومات المحاسبية 73
الفقرة الأولى: نظام المعلومات المحاسبي 73
أولاً: مرتكزات واهداف النظام المحاسبي 75
ثانياً: متطلبات وخصائص نظام المعلومات المحاسبي 77
الفقرة الثانية: نظام التقارير الرقابية (تقارير الأداء) 79
أولاً: القواعد الواجب الأخذ بها ومراعاتها عند إعداد التقارير الرقابية 81
ثانيا: اهم المبادئ والمقومات للتقارير الرقابية 83
المبحث الثاني: سياق ربط المسؤولية بالمحاسبة 85
المطلب الأول: مستلزمات ربط المسؤولية بالمحاسبة وتطبيقاته 87
الفرع الاول: نطاق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وأبعاده 88
الفقرة الاولى: مقتضيات ربط المسؤولية بالمحاسبة 88
الفقرة الثانية: أبعاد مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 92
اولاً: البعد السياسي 92
ثانياً: البعد الاقتصادي 92
ثالثاً: البعد الإداري 93
رابعاً: البعد المالي 93
الفرع الثاني: تطبيقات ربط المسؤولية بالمحاسبة 95
الفقرة الأولى: آليات المساءلة والمحاسبة وحدودها 95
اولاً: التحقيق كآلية للمساءلة 95
ثانياً: حدود تفعيل مساطر المتابعة 97
ثالثاً: القضاء المالي ومبدأ المساءلة في قضايا المال العام 98
الفقرة الثانية: دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الشفافية والمساءلة 100
المطلب الثاني: مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في منظومه الحكامة الجيدة 104
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة 106

الفقرة الأولى: مفهوم الحكامة الجيدة وتطورها وأنواعها 107
أولاً: مفهوم الحكامة الجيدة وتطورها 108
ثانياً: أنواع الحكامة الجيدة 110
الفقرة الثانية: خصائص الحكامة الجيدة 114
اولاً: المصداقية 115
ثانياً: الفاعلية 115
ثالثاً: التأثير الفعال 116
رابعاً: الشفافية والمسؤولية 117
خامساً: حرية المبادرة في اتخاذ القرار مع المحاسبة في حصد النتائج 119
سادساً: خصائص الحكم الجيد حسب برنامج الأمم المتحدة 119
الفرع الثاني: معايير ومبادئ الحكامة الجيدة ومستوياتها 120
الفقرة الاولى: معايير الحكامة الجيدة 121
الفقرة الثانية: مبادئ ومستويات الحكامة 124
اولاً: مبادئ الحكامة الجيدة 124
ثانياً: مستويات الحكامة الجيدة 128
خاتمة الفصل الأول 133
الفصل الثاني: التكريس الدستوري والسياسي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 135
المبحث الأول: ربط المسؤولية بالمحاسبة في النسق الدستوري والسياسي 138
المطلب الأول: التأصيل الدستوري لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 139
الفرع الأول: ربط المسؤولية بالمحاسبة في دستور المملكة المغربية والجمهورية اليمنية 139
الفقرة الأولى: ربط المسؤولية بالمحاسبة في دستور المملكة المغربية 140
الفقرة الثانية: ربط المسؤولية بالمحاسبة في دستور الجمهورية اليمنية 145
الفرع الثاني: دسترة أجهزه الرقابة الادارية والبرلمانية 148
الفقرة الأولى: أجهزة الرقابة الإدارية 149
الفقرة الثانية: دور البرلمان في حماية المال العام ومحاسبة المسؤولين 153
المطلب الثاني: ربط المسؤولية بالمحاسبة من خلال المركز السياسي 157

الفرع الأول: على مستوى الخطابات السياسية في المغرب 159
الفقرة الاولى: الخطابات الملكية التضمينية 160
الفقرة الثانية: الخطابات الملكية المباشرة 164
الفرع الثاني: على مستوى الخطابات الرئاسية في اليمن 168
الفقرة الأولى: الخطابات السياسية 168
الفقرة الثانية: الخطابات الاحتفالية 174
المبحث الثاني: ربط المسؤولية بالمحاسبة على المستوى الدولي 177
المطلب الأول: ربط المسؤولية بالمحاسبة على مستوى المؤسسات الدولية 178
الفرع الأول: ربط المسؤولية بالمحاسبة في المؤسسات الدولية الغير حكومية 180
الفقرة الاولى: منظمة الشفافية الدولية ودورها في مكافحة الفساد 181
الفقرة الثانية: منظمه الأمم المتحدة 183
الفرع الثاني: ربط المسؤولية بالمحاسبة في المؤسسات الدولية الحكومية 188
الفقرة الأولى: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والبنك الدولي 189
اولاً: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية 189
ثانياً: البنك الدولي 191
الفقرة الثانية: صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 197
اولاً: صندوق النقد الدولي 198
ثانيا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 199
المطلب الثاني: ربط المسؤولية بالمحاسبة على مستوى الاتفاقيات الدولية 200
الفرع الأول: الاتفاقيات الاقليمية لمكافحة الفساد 202
الفقرة الأولى: الاتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد والاوربية 202
الفقرة الثانية: الاتفاقية المدنية بشأن الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 204
الفرع الثاني: الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد 206
الفقرة الأولى: نشأة الاتفاقية وخطوات إعدادها 207
الفقرة الثانية: أهمية وأهداف الاتفاقية 208
خاتمة الفصل الثاني 212

خاتمة القسم الأول 214
القسم الثاني: آليات تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والضمانات والتطبيقات القضائية 219
الفصل الأول: آليات تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 223
المبحث الأول: الأجهزة المكلفة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 224
المطلب الأول: المكلفون بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في المغرب 225
الفرع الأول: رقابة المفتشية العامة ورقابة البرلمان 226
الفقرة الأولى: رقابة المفتشية العامة 226
اولاً: تنظيم هيئة المفتشية العامة 227
ثانياً: اختصاصات المفتشية العامة للمالية 228
الفقرة الثانية: رقابة البرلمان 232
الفرع الثاني: الرقابة القضائية 237
الفقرة الأولى: المجلس الأعلى للحسابات 237
أولا: البنية التنظيمية للمجلس الأعلى للحسابات 238
ثانيا: اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات 243
ثالثاً: طبيعة الأجهزة الخاضعة لرقابة المجلس الأعلى للحسابات 245
رابعاً: مبدأ الاستقلالية والمساءلة والمحاسبة في عمل المجلس الأعلى للحسابات 246
خامساً: العمل الرقابي وسبل تعزيزه في عمل المجلس الأعلى للحسابات 255
الفقرة الثانية: المجالس الجهوية 258
المطلب الثاني: المكلفون بممارسة مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في اليمن 263
الفرع الأول: الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 264
الفقرة الأولى: الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصلاحياته 265
اولًا: الهيكل التنظيمي 265
ثانياً: استقلالية الجهاز 265
ثالثاً: صلاحيات الجهاز 266
رابعاً: اختصاصات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 267

الفقرة الثانية: ماهية الرقابة والتقارير المناطة بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 269
أولاً: أنواع الرقابة المالية وأشكالها 269
ثانياً: تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 273
الفرع الثاني: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 275
الفقرة الأولى: الإستراتيجية الوطنية العليا لهيئة مكافحة الفساد 276
اولاً: المنطلقات الرئيسية للاستراتيجية 276
ثانياً: تعزيز منظومة الإصلاحات الوطنية ذات الصلة بمفاهيم الحكم الجيد 277
ثالثاً: مكونات الاستراتيجية ومجالات العمل فيها 277
الفقرة الثانية: شركاء الهيئة في مجال مكافحة الفساد 281
المبحث الثاني: الأجهزة المتدخلة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 286
المطلب الأول: المتدخلون بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في المغرب 287
الفرع الأول: المتدخلون الدوليون 288
الفقرة الأولى: الفاعلون النشطون 289
اولاً: الأمم المتحدة 289
ثانياً: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) 290
الفقرة الثانية: الفاعلون غير النشطون 291
اولاً: البنك الدولي 292
ثانياً: صندوق النقد الدولي 293
ثالثاً: المجتمع المدني الدولي 294
رابعاً: تأثير العولمة والأزمة المالية على المجال المالي والاقتصادي المغربي 295
الفرع الثاني: الفاعلون الوطنيون 296
الفقرة الأولى: الفاعلون الوطنيون الأساسيون 296
اولاً: دور الملك في المجال المالي 296
ثانياً: السلطة التنفيذية 298
ثالثاً: السلطة التشريعية 299

رابعاً: الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة 302
خامساً: وزارة المالية في المجال المالي 302
سادساً: القضاء 305
سابعاً: مؤسسة الوسيط 306
ثامناً: مجلس المنافسة 307
تاسعاً: الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 308
الفقرة الثانية: الفاعلون الوطنيون الثانويون 309
اولاً: المجتمع المدني 310
ثانياً: القطاع الخاص 312
ثالثاً: الإعلام 312
رابعا: الأحزاب 315
المطلب الثاني: المتدخلون بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في اليمن 315
الفرع الأول: المتدخلون الدوليون 317
الفقرة الأولى: المتدخلون الدوليون النشطون 317
الفقرة الثانية: دور المتدخلون الدوليون في مكافحة الفساد وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في اليمن 320
الفرع الثاني: المتدخلون الوطنيون 323
الفقرة الأولى: المتدخلون الوطنيون الاساسيون 324
أولا: الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات 324
ثانيا: اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات 326
ثالثاً: اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 327
رابعا: وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي اليمني 328
خامسا: إدارة مباحث الأموال العامة 331
سادسا: نيابة الأموال العامة 332
سابعا: محاكم الأموال العامة 334
ثامناً: المجالس المحلية 335

الفقرة الثانية: المتدخلون الوطنيون الثانويون 336
اولاً: وسائل الإعلام 336
ثانياً: المجتمع المدني 337
ثالثاً: القطاع الخاص 339
رابعاً: الاحزاب السياسية 340
خاتمة الفصل الأول 341
الفصل الثاني: الضمانات والتطبيقات القضائية لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 343
المبحث الأول: الضمانات والإجراءات القضائية في المغرب 344
المطلب الأول: الإجراءات المسطرية امام المجالس الجهوية للحسابات وامام الأجهزة الأخرى 347
الفرع الأول: التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية امام المجالس الجهوية للحسابات وامام الأجهزة الأخرى 348
الفقرة الأولى: الإجراءات المتبعة امام المجالس الجهوية للحسابات 348
الفقرة الثانية: الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأخرى 350
اولاً: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 350
ثانياً: وحدة معالجة المعلومات المالية 351
ثالثاً: الهيئة المغربية لسوق الرساميل 352
رابعاً: المفتشية العامة للمالية 352
خامساً: الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب 352
سادساً: لجان تقصي الحقائق 353
سابعاً: مؤسسة الوسيط 353
ثامناً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 353
الفرع الثاني: ضمانات ومتطلبات التحقيق في جرائم الفساد المالي في المغرب 353
الفقرة الأولى: آليات وضمانات الكشف عن جرائم الفساد المالي 354
أولاً: حماية الضحايا 355
ثانياً: حماية الشهود والخبراء 356

ثالثاً: حماية المبلغين 357
الفقرة الثانية: متطلبات التحقيق وتسبيب الاحكام القضائية 358
اولاً: متطلبات التحقيق في جرائم الفساد 358
ثانياً: تسبيب الأحكام القضائية 360
المطلب الثاني: الإجراءات المسطرية والعقوبات المقررة في التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية في المجلس الأعلى للحسابات 367
الفرع الأول: الإجراءات المسطرية لرفع الدعوى امام المجلس الأعلى للحسابات 368
الفقرة الأولى: اختصاصات المجلس الأعلى في البت في الحسابات 369
اولاً: الأشخاص المعنيون بمسطرة البت في الحسابات 369
ثانياً: المخالفات موضوع مسطرة النظر في الحسابات والجزاءات المترتبة عنها 372
الفقرة الثانية: إجراءات المجلس الأعلى للحسابات في التأديب المتعلق بالميزانية والشنون المالية 375
الأول: الأشخاص الخاضعون المسطرة التأديب المالي 376
ثانياً: المخالفات موضوع مسطرة التأديب المالي والجزاءات المترتبة عنها 378
الفرع الثاني: العقوبات المقررة امام المجلس الأعلى للحسابات 382
الفقرة الأولى: العقوبات في جرائم المال العام أمام المجلس الأعلى للحسابات 383
أولا: العقوبات المقررة في القانون الجنائي 383
ثانيا: العقوبات المقررة في قانون مدونة المحاكم المالية 385
الفقرة الثانية: الضمانات ضد الاحكام الصادرة المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية 388
اولاً: الاستئناف 388
ثانياً: التعرض 390
ثالثاً: الطعن بالنقض 391
رابعاً: طلب المراجعة 391
المبحث الثاني: الضمانات والاجراءات القضائية في اليمن 392
المطلب الأول: مفهوم وإجراءات التحقيق والتصرف في قضايا المال العام 393
الفرع الأول: الجهة المختصة بالتحقيق في قضايا المال العام وإجراءاتها 394

الفقرة الأولى: مفهوم وجهة التحقيق الابتدائي 395
اولاً: الاختصاص المكاني 396
ثانياً: الاختصاص النوعي 397
الفقرة الثانية: إجراءات التحقيق والتصرف في قضايا المال العام 398
أولاً: الإجراءات السابقة قبل بدء التحقيق 398
ثانياً: الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أثناء التحقيق من قبل العضو المحقق 404
ثالثاً: إجراءات وقواعد التصرف في قضايا الأموال العامة بعد الانتهاء من التحقيق 410
الفرع الثاني: المخالفات الماسة بالمال العام ودور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حيالها 413
الفقرة الأولى: مفهوم ومجالات واسباب المخالفات المالية 413
اولاً: مفهوم المخالفات المالية 415
ثانياً: مجالات المخالفة المالية 416
ثالثاً: أسباب وقوع المخالفات المالية 417
الفقرة الثانية: دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حيال المخالفات والجرائم المالية 418
اولاً: الإجراءات المتخذة تجاه الموظفين 419
ثانياً: الإجراءات المتخذة تجاه الأعمال 420
ثالثاً: التكييف القانوني للوقائع 420
المطلب الثاني: الإصلاح كمقاربة شمولية لمواجهة الفساد في اليمن وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة 423
الفرع الأول: الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي كآلية للحد من الفساد 423
الفقرة الأولى: الإصلاح السياسي 424
اولاً: إصلاح بنية النظام السياسي 425
ثانياً: إصلاح نظام الانتخابات 425
الفقرة الثانية: الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي 426
الفرع الثاني: الإصلاح المؤسساتي والقضائي كآلية للحد من الفساد وأنواع الجرائم المالية 430

الفقرة الأولى: الإصلاح المؤسساتي والقضائي 430
الفقرة الثانية: التطبيقات القضائية على الجرائم المالية 435
اولاً: جريمة الاختلاس 436
ثانياً: جريمة الاستيلاء 440
ثالثاً: جريمة الإضرار بمصلحة الدولة 442
رابعاً: جريمة الغش في تحصيل الرسوم 444
خامساً: جريمة عرقلة سير العمل 446
سادساً: جريمة الرشوة 448
سابعاً: جريمة استغلال النفوذ 451
خاتمة الفصل الثاني 454
خاتمة القسم الثاني 456
الخاتمة العامة 461
قائمة المراجع 467
الفهرس 499

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr

الثمن : 130 درهم

9 789920 519267